

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Al Youm 7
<b>DATE:</b>	11-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	150,000
<b>TITLE :</b>	MoH: MPs attack treatment system because we rejected their demands
<b>PAGE:</b>	03
<b>ARTICLE TYPE:</b>	MoH News
<b>REPORTER:</b>	Waleed Abel Salam

# «الصحة»: هجوم النواب على منظومة العلاج بسبب رفضنا طلباتهم مدير المجالس المتخصصة: «الميكنة» قطعت الطريق على وسطاء السبوبة.. ونقدم خدمات طبية لـ 45% من المصريين

انتخابية لجميع الأصوات، يعنى استقلال آلام المرضى والتجارة بها لحصد أصوات انتخابية، وكشف الدكتور حامد عن أن ميزانية العلاج على نفقة الدولة 2.7 مليار جنيه تصرف بأكملها على علاج المرضى غير القادرين، كما حددتها القانون، في حين أن ميزانية التأمين الصحى تبلغ 8.2 مليار جنيه يصرف منها 1.2 مليار على علاج المرضى، و7 مليارات جنيه تنفق على الأجور والمزونات للعاملين بالتأمين.

يذكر أن برامج العلاج على نفقة الدولة تغطي أكثر من 45% من المصريين كنظام علاجي، ويتم إصدار أكثر من 2 مليون قرار علاج سنوياً، كما أنه تمت إضافة خطوط علاجية لأول مرة في علاج الأورام والجراحات والأمراض الجلدية وعملية زرع الكلى والكبد وأمراض الدم.



وأضاف مدير منظومة العلاج على نفقة الدولة، أنه يعمل وفق نظم يحميها القانون والفسفور، ولا تقبل التلاعب والاختراق من جانب النواب باستلام القرار بشكل مباشر أو وساطتهم، لافتاً إلى أن الشبكة الإلكترونية القومية للعلاج على نفقة الدولة تضم أكثر من 1000 مستشفى به جميع الخدمات العلاجية تمت ميكنتها لضرب الوساطة بكل أشكالها، وأوضح أن إلغاء منظومة العلاج على نفقة الدولة مرهون باكتساب تطبيق وتعميم منظومة التأمين الصحى الشامل التى سيتمتع فيها المواطن غير القادر بخدمة صحية متميزة.

وأشار الدكتور حامد إلى أن بعض النواب مغدوهى الضمور في عام 2010 كانوا يستغلون استصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة بشكل مباشر من المجالس أو عبر وسطائهم كسبوبة

كشفت الدكتور تامر حامد، رئيس المجالس الطبية المتخصصة المسئولة عن برامج العلاج على نفقة الدولة بوزارة الصحة، سر هجوم لجنة الصحة بالبرلمان على منظومة العلاج على نفقة الدولة، واتهامها بالفسل والفساد.

وأكد الدكتور ناصر لدهجوم السابع، أن السر وراء الهجوم رفضنا استلام قرارات علاج للمواطنين بشكل مباشر من نواب كثيرين لما يمثل ذلك من مخالفة للقانون، وأشار إلى أن تطبيق القانون بالتعامل مع المرضى مباشرة بقطع الطريق على الوسطاء الذين يستغلون المرضى فى الحصول على مبالغ مادية مقابل إنهاء قرارات العلاج التى تصدر بشكل طويلى لدى مريض خلال 48 ساعة على أقصى التقديرات.

كتب - وليد عبدالسلام